em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505
الاحد 29 جمادى الثانية 1433هـ 20 مايو 2012م العدد (17351)
Sun. 20 May . 2012
الثورة

مخاطر الفساد الإداري

محمد عباس السراجي

●.. الفساد وتحديداً منه الفساد المتعلق بالجانب الإداري أصبح يشكل هاجسا مخيفا لدى الجميع لما لذلك من مخاطر جسيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولذلك يعتبر الفساد الإداري آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية الغنية والفقيرة المتعلمة والأمية القوية والضعيفة، فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية يعتقد في قرارة نفسه أنه ليس له حق فيها ومع ذلك يسعى إليها ولذا فهو يلجأ إلى وسائل غير سوية للوصول لها منها إقصاء من له أسبقية فيها، ومنها أيضا الحصول عليها عن طريق رشوة من بيده الأمر أو عن طريق آخر هو المحسوبية أو الواسطة عند ذوي الشأن.

هذه الآفات المجتمعية التي يطلق عليها في مجملها مسمى «الفساد الإداري» جاهد الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص منها وعقاب المتسبب فيها لأنها عقبة كأداء في سبيل التطور السليم والصحيح والصحي لتلك المجتمعات، ولذا اعتبر ارتفاع مؤشر الفساد الإداري في أي مجتمع كدليل على تدني فعالية الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات الفعالة في الوقت لذي اعتبر فيه انخفاض مؤشر الفساد كدليل على قوة القانون وهيبته وفعالية التشريعات ووجود رقابة فاعلة ومؤثرة.

الفساد هو سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن أهم دوافع الفساد هو غياب القيم الأخلاقية وهي من أهم وسائل الرقابة الذاتية للفرد أمام الله ثم المجتمع، بالإضافة إلى غياب ثقافة المواطنة وأهم ما نعانيه في إدارات الدولة هو الفساد التراكمي نتيجة غياب الرقابة الإدارية الصارمة وغياب مبدأ الثواب والعقاب، فارتكاب أي مسئول كبير تجاوزات قانونية ومالية وعدم معاقبته حسب الأصول القانونية والدستورية للدولة فإن ذلك سيشجع كل موظف في وزارات الدولة على ارتكاب تجاوزات مماثلة مما يؤدي إلى تراكم الفساد وتصبح معالجته مسألة غاية في الصعوبة بل تحتاج إلى هبة شعبية واسعة تستنهض كل الضمائر التي ما زالت قلقة على مصلحة الوطن ومع غياب ثقافة المواطنة التي ترسخ مبدأ الأولوية للوطن في ذهنية المواطن زادت إمكانية انتشار الفساد في إدارات الدولة.

والفساد الإداري يعرف بأنه ظاهرة توجد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها وسيادة مبدأ الفردية مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية أو حزبية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي مما يؤثر في مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين وطالبي الخدمة العامة.

أسبابه:

إن أسباب الفساد الإداري تتمثل في تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وغياب الأدلة الإجرائية المنظمة للعمل ووضوح السلطات والاختصاصات والمسئوليات الوظيفية والاعتماد على الفردية والشخصية في العمل مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة.

كذلك ضعف الدور الرقابي على الأعمال وعدم وجود معايير واضحة للتعيين في الوظائف العامة أو القيادية مما يؤدي إلى سوء اختيار القيادات والأفراد، إضافة لعدم تفصيل مبدأ العقاب وتطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين العمل لمصالحهم الشخصية وضعف المسئولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليها.

ولفت انتباهي تقرير الوكالة الدولية للتنمية الأمريكية عن تحليل الفساد في بلادنا، والذي يشير إلى أن ثمة معادلة مختلفة بين القبيلة والدولة في اليمن، اقترنا منذ ظهور الدولة الحديثة عقب ثورة١٩٦٢ م، فقد كانت القبائل وما زالت تشكل قوى سياسية مهيمنة في البلاد، وجاءت الأجهزة العسكرية والأمنية لتلعب دوراً هاماً عكست فيه مصالح القبيلة، وبرزت طبقة برجوازية قبلية متطفلة تتكل على العقود الرسمية، وعلاوة على ذلك استحوذت على موارد البلاد للكسب الخاص، وكان للوحدة اليمنية عام١٩٩٠ م، وأكثر أهمية من ذلك الانتصار المطلق للشمال على الجنوب في الحرب الأهلية عام١٩٩٤ م، دور في تعزيز قبضة قبائل اليمن الشمالية المهيمنة على موارد الدولة.

وظهرت خلال العقود الأخيرة منظومة جديدة من الفساد الكبير، ازدهرت في ظل مزيج من المؤسسات الرسمية الضعيفة وتركيبة النخبة المقسمة، وفي ظل غياب المؤسسات الرسمية القوية في البلاد تكاثرت شبكات المصالح غير الرسمية، وبالطبع شلت شبكات المصالح هذه قدرات مؤسسات البلاد الضئيلة أصلاً، حيث تمت مكافأة الموالين لها، واسترضاء النخب الأخرى عن طريق منافع المكافأة الكبيرة مقابل الهدوء السياسي، وتعتبر ثروة اليمن النفطية الحالية المصدر الرئيسي لمكافأة الموالين لها، كما أن حقيقة نفاد ثروة اليمن النفطية، والتي يقدر لها الانتهاء خلال عقد من الزمان، تشير إلى عدم استدامة التركيبة الحالية للفساد، فهناك حاجة لنمو اقتصادي غير متوافق مع الفساد الكبير لتغطية الاحتياجات والخدمات الأساسية ولاستدامة البلد في الأمد القريب، وفي حالة الفشل في تحقيق ذلك فإن حالة من عدم الاستقرار السياسي الخطير يمكن أن تظهر في الأفق.

هناك خمس فئات نخبوية رئيسية تستفيد من تركيبة الفساد في اليمن، وأهمها وهما في ذات الوقت أكثر الفئات تداخلاً : القبائل والمؤسسة العسكرية والأمنية، فيستحوذ زعماء القبائل على حصة الأسد من المناصب العليا للضباط في الجيش والأمن، ويستحوذ الجيش على مصفوفة واسعة من الأنشطة التجارية بعضها قانوني والبعض الآخر خارج على القانون.

أما ثالث هذه الفئات النخبوية فهو مجتمع رجال الأعمال، التقليدي غير القبلي، والذين كان لهم دور بارز في الاقتصاد السياسي الجديد، لكن ركودهم النسبي ونظرتهم المتشائمة لمستقبل اليمن دفع بعض رجال الأعمال إلى مغادرة البلاد، هذا بالإضافة إلى نمو طبقة برجوازية قبلية متطفلة في السنوات الأخيرة، تحصل على دخلها بشكل عملي، من العقود الرسمية التي يحصلون عليها في الغالب في ظل ظروف فاسدة.

وتشمل النخب »غير الضرورية«، التي يمكن الاستغناء عنها على طبقة التكنوقراطيين، والتي تعد ضرورية لإدارة الدولة بطريقة حديثة نسبياً، وعلى النخب المحلية التي تتمتع بمنزلة عالية ضمن الدوائر الانتخابية المحلية الهامة، وللسلطة قدرة كبيرة في تعزيز مكانة ورقي الأفراد المصنفين ضمن هذه النخبة أو تحجيمهم والحط من مكانتهم، خلافاً لما هو الحال مع النخب القبلية والعسكرية ورجال الأعمال، وخلافاً لفئات النخب الأكثر أهمية، تمتلك هاتان الفئتان قوة كلية ضئيلة للعمل بشكل جماعي، لذا لا تمثلان أي تهديد سياسي بارز ولا وعد سياسي هام في هذه المرحلة.

هناك أربع آليات أساسية يتم من خلالها توزيع المصالح الكبيرة في اليمن، وتعتبر الموازنة العامة أحد هذه الآليات، فتحتوي الموازنة العامة على مخصصات مستقلة للجماعات المفضلة، مثل القبائل، كما تخصص موارد ضخمة للجيش من خلال بند مستقل في الموازنة، ولا يتمتع البرلمان بسلطة مراقبة هادفة للموازنة، حيث أنه في كافة الأحوال ليس له من الأمر إلا التصويت لصالح أو ضد الموازنة، وتكمن إدارة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية، والذي يتم بشكل أساسي عبر وزارة المالية، وبسبب الطريقة التي تتخذها حكومة الجمهورية اليمنية في التكهن بعوائد الإيرادات النفطية، تكون الموازنات الإضافية في نهاية السنة المالية كبيرة وتقديرية بشكل كلي.

أما الآليات الثلاث الأساسية الأخرى لتوزيع المصالح فهي نظام المناقصات، والمؤسسة العسكرية التجارية، وحزب المؤتمر الشعبي العام، ورغم أنه تم الشروع في اتخاذ إصلاحات في عملية المناقصات، إلا أن المناقصات كانت تتم حديثاً، وفي الغالب، دون أي عروض تنافسية مفتوحة وبقليل من الشفافية والمساءلة، فمن الممكن أن تصبح عملية العطاءات طريقة سهلة لمكافأة الحلفاء المفضلين عن طريق منحهم عقوداً مربحة، وبالإضافة إلى الموازنة العامة، يتم مكافأة النخب العسكرية مادياً من خلال سيطرتها على مشاريع تجارية واسعة، وتُعد ظاهرة »الجنود الوهميين« من المصادر الأخرى المخصصة للنخب العسكرية، والتي يتم إعادة بيع التموين الخاص بها، كما تشير التقارير، كما يقوم حزب المؤتمر الشعبي العام بتوزيع الموارد للنخب المحلية والنخب الأخرى لإبقائهم في الحظيرة السياسية.

وهناك عوامل أخرى لا تعرف نموذجياً كفساد قائم بحد ذاته، ولكنها تخلق بيئة تمكن يمكن للفساد الترعرع فيها، ويندرج ضمن هذه العوامل المساعدة الحضور الواسع للأداء الإداري الهزيل، أو سوء الإدارة، والنوعية الرديئة لنظام التعليم في اليمن، والنظام الانتخابي الذي يشجع أسوأ أشكال المصالح والهويات الضيقة، والاستثناء المنهجي للمرأة بشكل كبير »وإن كان له أسبابه الثقافية« من الشؤون العامة.

إن تضاؤل الثروة النفطية والمتوقع في اليمن خلال العقد القادم، وما يترتب عليه من نقص حاد في مصادر المكافأة المتوفرة للتوزيع، يؤدي إلى استراتيجيتين منطقيتين بغرض الحصول على حد أقصى من المصالح، وتكمن الاستراتيجية الأولى في انتهاز الفرصة في الحصول على مغانم أكثر طالما والمحصول جيد، وبعد ذلك مغادرة السلطة وربما البلد عند نفاد الثروة النفطية، أما الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية تنوير للمصلحة الشخصية »مصطلح يشير إلى أن من يعملون من أجل مصلحة الجماعة يخدمون أنفسهم أيضاً في النهاية«، وتقوم هذه الاستراتيجية على تشجيع الإصلاحات في مواجهة الفساد، من أجل تشجيع الاستثمار والنمو في مجمل المصادر المتوفرة في اليمن، وبهذه الطريقة يمكن لجزء بسيط من الثروة الكبيرة أن ينتج أرباحاً كبيرة للنخب وللدولة مع مرور الوقت، وبالطبع يعتبر هذا المنطق القاعدة التي تعتمد عليها نخبة المصلحين،والذين يتزايد عددهم باستمرار في دعم الإصلاحات في اليمن في الوقت الحاضر، كما أن الإصلاحات التشريعية تمشي بخطى حثيثة، وثمة أمل ما إن استمر التقدم بنفس الزخم والوتيرة من الممكن أن يكون التغيير نحو دولة حديثة وحقيقية قد بدأ فعلاً.

ويعتمد النجاح النهائي لإصلاح الفساد في اليمن على الصراع التقليدي بين منطق المصلحين من جهة والمصالح المادية وقوة المستفيدين من الفساد من جهة أخرى، وتعتمد تركيبة السلطة السياسية في اليمن بشكل أساسي على المكافآت المتدفقة على النخب المنقسمة والتي سيكون لها اهتمامات بسيطة في بقاء الوضع على ما هو عليه ما لم تحظ بهذه المكافآت، لذلك لا يمكن اعتبار هذا الفساد الكبير ظاهرة عرضية، ولهذا يواجه المصلحون تحدياً أساسياً من ذوي المصالح المكتسبة في النظام الحالي، وحتى فترة قريبة، وركز المصلحون انتباههم على مستوى الفساد الإداري »الرشاوى التافهة، الموظفين الوهميين، إلخ«، ولكن بدأت جهود الإصلاح حديثاً باستهداف صورة أكبر، عبر محاولات لتأسيس هيئة جديدة للمناقصات العليا للمشتريات الرئيسية، وإذا ما تم تفعيلها بشكل ملائم، فإن مثل هذا الإصلاح يمكن أن يقضي على دخل المستفيدين الرئيسيين من الفساد، بينما يعمل في الوقت نفسه على خلق مصادر جديدة من الدخل للدولة بتشجيع ثقة المستثمرين المحتملين الجدد.

مـزايـا!

عبدالجليل أبو غانم

■ صادفت بعض الإخوان الذين قابلوا الرئيس عبدربه هادي وانبأني أحدهم عن أثر اللقاء في نفسه بأنه كان يحس طوال فترة المقابلة أنه يحدث صديقاً حميماً ملئ وجهه البشاشة وملئ نفسه المحبة والود والتواضع والإيمان.

ولم أعجب من قول صاحبنا لأني أعرف عن بعد أن من أفضل مزايا الرئيس قدرته على الاحتفاظ بشخصيته الأصلية، بمعزل عن الانفعالات والظواهر التي تحيك بالمكان من حوله. وقد نفعته قدرته على الاحتفاظ بشخصيته المتزنة الرزينة الهادئة في مواجهة أضخم أزمات واجهها إنسان فرد دون أن يفقد أعصابه ودون أن تطويه الانفعالات في دوامتها فيفقد قدرته على مواجهتها والتصرف السليم إزائها.

كما غلبت قدرته على الاحتفاظ بشخصيته الأصلية النابعة من صميم الشعب كل ما يمكن أن يحيط به من مظاهر الحكم الرشيد والمسؤولية الكبيرة، فلم يبهت من نفسه إحساسه الدائم بمتاعب الحمل الثقيل والشعب، ولا طمست من عينيه المشكلات الحقيقية التي طالما عاناها كفرد من أفراد هذا الشعب قبل أن يتولى قيادته.

ولا أذكر أبداً كل ما بلغه من ضخامة في نفوس الجماهير ومكانة دولية وعالمية وإعجاب. إني أحسست وأنا أنظر إليه وأرقب حركاته وملامحه وأصغي إلى كلماته وأقواله وتعبيراته بوضوح أنني أنظر إلى رجل موهوب وداعية صادق ورئيس دولة بل تغلب إحساسي بحقيقة شخصية مطمئنة وفريدة على كل ما حوله من مظاهر رسمية مقلقة مقيدة، ووجدت نفسي قد أحسست بالارتياح وعدم الكلفة التي أحس بها لصديق لطيف ودود، فتكون لدي انطباع كامل أنه شيء جديد وأن الحاكم الذي تشعر أن مقعده الأصلي بجوارك وأن تربعه على منصة الحكم إنما هي مسألة عرضية في حياته يقفز إليه فترة وسرعان ما يعود إلى جوارك ليصافحك بحرارة وليسر إليك في إخلاص وبساطة وصراحة بما ينوي فعله ويسألك عن نفسك ويحدثك عن نفسه وكأنه يحدث زميلاً في حجرة مفتوحة أو تحت شجرة في العراء أو على قارعة الطريق وينصت إليك. والذين يعرفون الرجل يستطيعون أن يلمسوا مدى قدرته على الاحتفاظ في كل وقت بجوهره وأصالته وحقيقة معدنه، وتلك لعمري هي خصائص وسمات القدوة الحسنة والمصلح الداعية وصفاته على مر العصور.

وهذه المزايا تنطبق أيضاً على رئيس الحكومة وبعض وزرائه الأخيار وتجري في دماء وعروق الثوار الأحرار من شباب الثورة ورموزها وأنصارها والشهداء الأبرار كموروث جليل توارثوه من سمات وصفات من سبقهم من الرموز والطلائع والحكماء على غرار الزعيم الخالد العالم الجليل الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني وزملائه رحمهم الله وذلك هو الفوز العظيم.

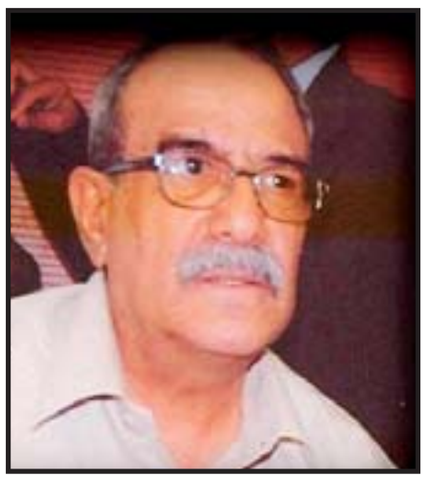

■ الفقيد/ محمود عراسي

محمود عراسي.. لن ننساك

رياض شمسان

■ فقدت اليمن يوم الاربعاء الماضي ٢٠١٢/٥/٩م علما من أعلام النضال الوطني وهو المناضل الوطني الشريف الأستاذ محمود عبدالله عراسي عضو مجلس الشورى الذي انتقل إلى جوار ربه عن عمر ناهز السبعين عاما بعد حياة حافلة بالعطاء الوطني المتدفق بالإخلاص والأمانة والوفاء لليمن أرضا وإنسانا.. وهو ما ترجمه عمليا فقيد الوطني محمود عراسي – أبو عبدالله – من خلال تلك المناصب القيادية التي تولاها في حياته وهي »مدير عام شركة الطيران– سفير في اندونيسيا وأثيوبيا– مدير عام شركة النفط– محافظ عدن– محافظ حضرموت– وزير السياحة– نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات« والتي حقق فيها نجاحات كبيرة يشهد بها الجميع.

هناك في حي الهاشمي بمدينة الشيخ عثمان عدن ولد الفقيد العزيز محمود عراسي من أسرة عريقة ميسورة الحال ونشأ وترعرع ودرس المرحلة الابتدائية بالشيخ عثمان والمرحلة الاعدادية في كريتر والثانوية العامة بكلية عدن سابقا بدار سعد.. وكان ناجحا ومبرزا في دراسته ثم تخرج وعمل مدرسا آنذاك كما كان نجما رياضيا بارزا في كرة القدم من خلال انضمامه إلى نادي الشباب المحمدي – واي إم تي– بالشيخ عثمان ذلك النادي الذي حقق انتصارات رياضية كثيرة في عالم كرة القدم آنذاك في الستينات.

وعند قيام ثورة ١٤ أكتوبر المجيدة شارك الفقيد الغالي محمود عراسي بفاعلية في مقاومة المستعمر البريطاني من خلال انخراطه في الجبهة القومية مع زملائه الثوار الاحرار وبعد الاستقلال تقلد بجدارة تلك المناصب القيادية المذكورة آنفا وكان دائما المسؤول المثالي المحبوب لدى الجميع.

وبما أني من مواليد حي الهاشمي بالشيخ عثمان عدن وبحكم الجوار ربطتني علاقة حميمة بالفقيد العزيز محمود عراسي وتوطدت هذه العلاقة عندما تعين عضوا في مجلس الشورى الذي كنت أعمل فيه صحفيا مرافقا لفقيد الوطن الكبير الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى «رحمه الله» حيث كنت ألتقي بمحمود عراسي يوميا وكان رحمه الله كعادته ملتزما بالنظم والقوانين حريصا على مواعيد الدوام الرسمي وإنجاز المهام المناطة به أولا فأول في اللجنة المالية بالمجلس ويحظى باحترام وحب وتقدير الزملاء كافة في رئاسة وأعضاء مجلس الشورى.

وبرغم تلك المناصب القيادية العديدة التي تولاها الفقيد الحبيب أبو عبدالله في حياته وآخرها عضو مجلس الشورى إلا أنه كان دائما متواضعا مع كل الناس صغارا وكبارا يريد الخير والسعادة والأمن والاستقرار والتقدم والازدهار لليمن أرضا وشعبا لا يتردد أبدا في تقديم العون والمساعدة لأي إنسان يطلب منه المساعدة.

ليس ذلك فحسب بل كان الفقيد الغالي إنسانا رقيقا مرهف الاحساس يهوى الموسيقى والقراءة فكان من أشد المعجبين بأغاني كوكب الشرق السيدة أم كلثوم التي كان يحتفظ بجميع أغانيها القديمة والحديثة في مكتبته الموسيقية إضافة إلى أغاني الفنانين الكبيرين محمد مرشد ناجي وأحمد قاسم كما كانت لديه مكتبة زاخرة بالكتب السياسية والثقافية والتاريخية وغيرها.

ومهما نسينا فلن أنسى فقيدنا الغالي محمود عراسي «أبو عبدالله» الذي كانت تجمعني به جلسات أخوية في مكتبه بمجلس الشورى قبل نهاية الدوام بساعة واحدة نتحدث فيها عن ذكريات الماضي في عدن في الخمسينيات والستينيات ذلك الزمن الجميل الزاخر بالخير والمحبة والأمن والأمان وكما كان يقول لي أبو عبدالله حينها »يا رياض.. قول للزمان ارجع يا زمان« ندعو الله جل شأنه أن يتغمد الفقيد الغالي محمود عراسي بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهمنا وأهله وذويه الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

facebook

صناعة الفتنة

د. رشيد الطوخي

كثيرون هم الذين يعتقدون أن الفتنة بأنواعها فن ، وأن الذين يسعون في الأرض بالفتنة بين الناس أو المجتمعات إنما هم مذنبون فقط مثلهم مثل باقي معاشر المذنبين ، وهذا خطأ شائع إذ أن الفتنة على الإطلاق إنما هي صناعة متقنة ومهنة معتمدة لها الكثير من الأتباع والمريدين.

اتفاق شرف

محمد جسار

في عام (الثورة) تبادل المتصارعون عسكرياً الاتهامات بتهريب الديزل اليمني إلى دول القرن الأفريقي.. من حينها إلى اليوم لم يقل لنا أحد ما الذي جرى بعدها؟ هل توقف المهربون عن التهريب؟ أم عقد اللصوص (اتفاق شرف) بأن هذا الموضوع منطقة محرمة لا يجوز الاقتراب منها؟.. وواصلوا المسيرة

اتفاق جميل

حسن بن الحملي

إذا اتفق كبارنا .. عاد تأثيرًا وألفةً لشبابنا ؟!! .. حين يتصدر الحدث لكبار المسائل دينا وسياسة ودنيا : نرى ذلك التنازع والاختلاف ، والفرقة والخلاف .. والشباب ضرورة وجودهم في التأثير في واقع الحياة ، لكن لهم منازل ورتب !! وتلك طرائق مُطّردة منذ الزمن الأول ..